

203078 - هل ورد ما يدل على ضياع إسطنبول من أيدي المسلمين

السؤال

هل صحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر أن تركيا ستضييع من المسلمين ، وسيعاد استردادها في آخر الزمان ؟

ملخص الإجابة

الأحاديث الصحيحة الواردة في فتح "القسطنطينية" تتحدث عن فتح "خاص" يقع في آخر الزمان ، فيعقبه فورا ظهور المسيح الدجال ، بل ثبت عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال : (فتح القسطنطينية مع قيام الساعة) رواه الترمذى في "السنن" (2239) ، وصححه الألبانى .

وهذا الفتح من أمور الغيب المستقبلية التي لا يمكننا الجزم بكتابه وحقيقة وما يسبقها من أحداث ووقائع، ولذا لا نجزم بشيء من ذلك، بل نكتل علمه إلى الله سبحانه وتعالى.

الإجابة المفصلة

يمكن تقسيم الأحاديث الواردة في فتح "القسطنطينية" - وهي مدينة "إسطنبول" اليوم - إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الأحاديث الصحيحة

الحديث الأول :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزَلَ الرُّومُ بِالْأَعْمَاقِ أَوْ بِدَابِقِ ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِمْ جَيْشٌ مِنَ الْمَدِينَةِ ، مِنْ خِيَارِ أَهْلِ الْأَرْضِ يَوْمَئِذٍ ، فَإِذَا تَصَافَوْا ، قَالَ الرُّومُ : حَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الَّذِينَ سَبَوْا مِنَا نُفَاقَاتِهِمْ . فَيَقُولُ الْمُسْلِمُونَ : لَا ، وَاللَّهِ لَا تَخْلِي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا . فَيُقَاتِلُونَهُمْ ، فَيَنْهَزِمُونَ ثُلُثٌ لَا يَتُوبُ اللَّهُ عَنْهُمْ أَبَدًا ، وَيُقْتَلُ ثُلُثٌ ، أَفْضَلُ الشُّهَدَاءِ عِنْهُ اللَّهُ ، وَيَفْتَنُ ثُلُثٌ ، لَا يُفْتَنُونَ أَبَدًا ، فَيَفْتَحُونَ قُسْطَنْطِينِيَّةَ ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَقْتَسِمُونَ الْفَنَائِمَ ، قَدْ عَلَّقُوا سُيُوقَهُمْ بِالزَّيْثُونِ ، إِذْ صَاحَ فِيهِمُ الشَّيْطَانُ : إِنَّ الْمَسِيحَ قَدْ حَلَّفَكُمْ فِي أَهْلِيْكُمْ ، فَيَخْرُجُونَ ، وَذَلِكَ بِأَطْلَلِ ، فَإِذَا جَاءُوا الشَّامَ حَرَّاجَ ، فَبَيْنَمَا هُمْ يُعْدُونَ لِلْفَتَالِ ، يُسَوِّونَ الصُّفُوفَ ، إِذَا أُقْيِمَتِ الصَّلَاةُ ، فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمْهُمْ ، فَإِذَا رَأَهُ عَدُوُ اللَّهِ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ الْمُلْخُ فِي الْمَاءِ ، فَلَوْ تَرَكَهُ لَأَنْذَابَ حَتَّى يَهْلِكَ ، وَلَكِنْ يَقْتُلُهُ اللَّهُ يَبْدِيهِ ، فَيُرِيهِمْ دَمَهُ فِي حَرْبَتِهِ) رواه مسلم في " صحيحه " (2897) من طريق سليمان بن بلال ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

الحديث الثاني :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (سَمِعْتُمْ بِمَدِينَةِ جَانِبِ مِنْهَا فِي الْبَرِّ وَجَانِبِ مِنْهَا فِي الْبَحْرِ ؟) قَالُوا : نَعَمْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : لَا تَقْوُمُ السَّاعَةُ حَتَّى يَغْزُوهَا سَبْعُونَ أَلْفًا مِنْ بَنِي إِسْحَاقَ ، فَإِذَا جَاءُوهَا نَزَلُوا ، فَلَمْ يُقَاتِلُوا بِسِلَاحٍ وَلَمْ يَرْمُوْا بِسِهْمٍ ، قَالُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، فَيَسْقُطُ أَحَدُ جَانِبِهَا الَّذِي فِي الْبَحْرِ ، ثُمَّ يَقُولُوا التَّانِيَةَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . فَيَسْقُطُ جَانِبُهَا الْآخَرُ . ثُمَّ يَقُولُوا التَّالِيَةَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . فَيُفَرَّجُ لَهُمْ ، فَيَدْخُلُوهَا فَيَغْنَمُوْا ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَقْتَسِمُوْنَ الْمَغَانِيمِ إِذْ جَاءُهُمُ الصَّرِيخُ ، فَقَالَ : إِنَّ الدَّجَالَ قَدْ خَرَجَ ، فَيَتَرْكُونَ كُلَّ شَيْءٍ وَيَرْجِعُوْنَ) رواه مسلم في " صحيحه " (2920).

الحديث الثالث (موقوف):

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُشْنِيَّ ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ وَهُوَ بِالْفَسْطَاطِ [الخيمة] فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ ، وَكَانَ مُعَاوِيَةً أَغْزَى النَّاسَ الْقُسْطَنْطِيْنِيَّةَ . فَقَالَ : (وَاللَّهِ لَا تَعْجِزُ هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ [من أيام الله] إِذَا رَأَيْتَ الشَّامَ مَائِدَةَ رَجُلٍ وَاجِدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ فَتْحُ الْقُسْطَنْطِيْنِيَّةِ) [مائدة رجل واحد] أي : من المسلمين ، وذلك بأن يكون أميراً فيه ، والمراد إذا كان أميراً الشام من المسلمين .

ورد هذا الحديث من طريق معاوية بن صالح ، عن عبد الرحمن بن جبير به .

وقد اختلف الرواة عن معاوية بن صالح على وجهين :

الوجه الأول : الوقف من كلام معاوية بن أبي سفيان : رواه الليث ، كما عند أحمد في " المسند " (29/269) قال : حدثنا هاشم ، قال : حدثنا ليث ، عن معاوية بن صالح ، عن عبد الرحمن بن جبير به .

الوجه الثاني : الرفع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم : رواه كل من : (عبد الله بن وهب (مختصرة) ، وعبد الله بن صالح) كلاهما عن معاوية بن صالح . أخرجه أبو داود (4349) ، والطبراني في "تاريخه" (1/16) ، والطبراني في "الكبير" (572/22 - 576) ، وفي "الشاميين" (2029) ، والحاكم (4/424) .

والصواب هو الوقف وليس الرفع ، كما قال ابن حجر في "فتح الباري" (11/351) : رواه ثقات ، ولكن رجح البخاري وقفه .

القسم الثاني : أحاديث ضعيفة ضعفاً يسيراً

الحديث الأول :

عن أبي قَبِيلٍ ، قَالَ : " كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِي ، وَسُئِلَ : أَيُّ الْمَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوْلًا : الْقُسْطَنْطِيْنِيَّةُ أَوْ رُومِيَّةُ ؟ فَدَعَا عَبْدُ اللَّهِ بِصُنْدُوقِ لَهُ حَلَقٌ ، قَالَ : فَأَخْرَجَ مِنْهُ كِتَابًا ، قَالَ : فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَكْتُبُ ، إِذْ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ الْمَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوْلًا : قُسْطَنْطِيْنِيَّةُ أَوْ رُومِيَّةُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَدِينَةُ هَرَقْلَ تُفْتَحُ أَوْلًا) ، يَعْنِي : قُسْطَنْطِيْنِيَّةً " .

رواه أَحْمَدُ فِي "الْمَسْنَدِ" (11/225)، وَالْحَاكمُ فِي "الْمَسْتَدِرِكِ" (4/555)، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكْمِ فِي "فَتْوَحِ الْمَصْرِ" (ص 256-257)،
جَمِيعُهُم مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُوبَ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو قَبِيلَ.

قَلَّا: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، فِيهِ عَلَتَانٌ:

الْعَلَةُ الْأُولَى:

يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ، وَهُوَ الْغَافِقِيُّ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَصْرِيُّ. قَالَ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ: سَيِءُ الْحَفْظُ. وَقَالَ مَرَّةً: يَخْطُى خَطًّا كَثِيرًا، وَأَنْكَرَ بَعْضَ أَحَادِيثِهِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمَ: مَحْلُهُ الصَّدْقَ، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَقَالَ أَبُنُ سَعْدٍ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.
وَقَالَ الدَّارِقَطْنِيُّ: فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ، وَذَكَرَ مِنْ مَنَاكِيرِهِ. وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحَ: رَبِّمَا خَلَ فِي حَفْظِهِ. وَقَالَ أَيْضًا: لِهِ أَشْيَاءٌ يَخَالِفُ فِيهَا. وَقَالَ السَّاجِيُّ: صَدُوقٌ لَهُمْ. وَقَالَ الْحَاكمُ أَبُو أَحْمَدَ: إِذَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ يَخْطُى، وَمَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابٍ فَلَيْسَ بِهِ بِأَسْ. وَقَالَ أَبُنُ عَدِيٍّ: لَا أَرَى فِي حَدِيثِهِ إِذَا رُوِيَ عَنْ ثَقَةٍ حَدِيثًا مُنْكَرًا، وَهُوَ عِنْدِي صَدُوقٌ لَا بِأَسْ بِهِ.

نَعَمْ وَثَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعْنَى فِي رِوَايَةِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي رِوَايَةِ: لَيْسَ بِهِ بِأَسْ. وَقَالَ أَبُو دَاؤُدَ: صَالِحٌ. وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ عَنِ الْبَخَارِيِّ: ثَقَةٌ.
وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفِيَّانَ: كَانَ ثَقَةً حَافِظًا. وَقَالَ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيُّ: ثَقَةٌ. يَنْظُرُ "تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ" (11/187).

وَلَكِنَ الْجَرْحُ مَقْدُمٌ هُنَا عَلَى التَّوْثِيقِ، لَأَنَّهُ جَرْحٌ مُفْسَرٌ بِوُجُودِ الاضْطِرَابِ وَالْمَنَاكِيرِ وَالْإِخْلَالِ بِالْحَفْظِ، أَوْ يَقَالُ: إِنَّهُ لَا تَعْرَضُ،
فَالتَّوْثِيقُ مَحْلُهُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَيْسَتْ بِالْغَرَائِبِ وَالْمَنَاكِيرِ وَلَمْ يُثْبَتْ فِيهَا اضْطِرَابٌ وَخَطْؤُهُ.

لَذِكْرِ قَالَ الْذَّهَبِيُّ - رَحْمَهُ اللَّهُ -: "لَهُ غَرَائِبٌ وَمَنَاكِيرٌ يَتَجَنَّبُهَا أَرْبَابُ الصَّحَاحِ، وَيَنْقُونُ حَدِيثَهُ، وَهُوَ حَسْنُ الْحَدِيثِ" اَنْتَهَى مِنْ "سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ" (6/8).

الْعَلَةُ الثَّانِيَةُ:

أَبُو قَبِيلَ - اسْمُهُ حَيْيَى بْنُ هَانِئِ الْمَعَافِرِيِّ - وَثَقَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ، وَيَحْيَى بْنُ مَعْنَى وَأَبُو زَرْعَةِ وَالْعَجْلَى وَغَيْرِهِمْ - وَلَكِنَّ قَالَ أَبُو حَاتِمَ:
صَالِحٌ الْحَدِيثُ.

وَذَكْرُهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي "الْثَّقَاتِ" ، وَقَالَ: كَانَ يَخْطُى. وَقَالَ أَيْضًا: "كَانَ يَهُمُ فِي الْأَحَابِيْنِ" اَنْتَهَى مِنْ "مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ" (194)

وَذَكْرُهُ السَّاجِيُّ فِي كِتَابِهِ "الْأَضْعَافَ" ، وَحَكِيَ عَنِ ابْنِ مَعْنَى أَنَّهُ ضَعِفَهُ. وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَبَّيْبَةَ: كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِالْمَلَاحِمِ وَالْفَتَنِ . يَنْظُرُ "تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ" (3/72).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ: " ضَعِيفٌ؛ لَأَنَّهُ كَانَ يَكْثُرُ النَّقْلَ عَنِ الْكِتَابِ الْقَدِيمَةِ" يَنْظُرُ "تَعْجِيلَ الْمَنْفَعَةِ" (ص 277).

فالخلاصة أن الحديث لا يقبل بمثل هذا الإسناد الضعيف ، خاصة مع ما في متنه من الغرابة والتفرد ، حيث أخبر فيه بفتح " رومية " ، وهي مدينة " روما " ، عاصمة إيطاليا . ولم نقف على ذلك في شيء من الأحاديث الصحيحة الأخرى .

الحديث الثاني :

ما روي مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لَتُفْتَحَنَ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ ، فَلَنِعْمَ الْأَمِيرُهَا ، وَلَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ) .

مدار هذا الحديث على زيد بن الحباب ، قال : حدثني الوليد بن المغيرة المعاوري .

ثم اختلف الرواة في تسمية شيخ الوليد في هذا الإسناد :

فقيل : عبد الله بن بشر الخثعمي عن أبيه ، كما في " مسنـد أـحمد " (31/287) .

وقيل : عبد الله بن بشر الغنوـي عن أبيه ، كما في " المعـجم الـكـبـير " للطـبرـانـي (38/2) ، وصحـح هـذا الـوـجـه اـبـنـمـدـهـ فـي " مـعـرـفـة الصـحـابـة " (صـ229) .

وقيل : (عـبـيدـبـنـبـشـرـالـغـنـوـيـعـنـأـبـيهـ) كـماـفـيـ"ـالـتـارـيـخـالـكـبـيرـ"ـلـلـبـخـارـيـ (2/81) .

وقيل : (عـبـيدـالـلـهـبـشـرـالـغـنـوـيـعـنـأـبـيهـ) .

وقيل (أبو بـشـرـالـغـنـوـيـعـنـأـبـيهـ) .

قلنا : وفي جميع الأحوال ، فهو إسناد ضعيف بسبب جهالة الراوي عن النبي صلى الله عليه وسلم وابنه . وقد بحثنا في كتب الرجال والرواية ، فوجدنا الأغلب يترجمون لعبد الله بن بشر الغنوـي ، كما فعل البخاري في " التـارـيـخـالـكـبـيرـ"ـ (5/443) ، ومسلم في " الـكـنـىـ"ـ (1/609) ، وابن حبان في " الثـقـاتـ"ـ (5/135) ، ولم يذكروا فيه جرحا ولا تعديلا .

ويترجمون لوالده (بـشـرـالـغـنـوـيـ) كما عند البخاري في " التـارـيـخـالـكـبـيرـ"ـ (2/81) ، وابن أبي خيثمة في " التـارـيـخـالـكـبـيرـ"ـ (1/92) ، وابن حبان في " الثـقـاتـ"ـ (3/31) ، ولم يذكروا فيه جرحا ولا تعديلا أيضا . وترجم له ابن عبد البر في " الاستـيـعـابـ"ـ (1/170) ، وقال : " إسنـادـهـ حـسـنـ لـمـ يـرـوـ عـنـهـ غـيـرـ اـبـنـهـ عـبـيدـالـلـهـبـشـرـ " .

لذلك قال علي بن المديـنيـ رـحـمـهـ اللهـ :

" رـاوـيـهـ مـجـهـولـ "ـ اـنـتـهـيـ مـنـ "ـ تـارـيـخـ الـإـسـلـامـ"ـ (146/6) .

يـقـولـ الـخـطـيـبـ الـبـغـدـادـيـ :

"تفرد زيد بن الحباب برواية هذا الحديث عنه [يعني الوليد بن المغيرة المصري] ، وذكر أبو سعيد بن يونس أن هذا الحديث ليس عند المصريين عنه "انتهى من "تلخيص المتشابه" (1/183).

الحديث الثالث:

عَنْ مُعاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (عُمَرَانَ بَيْتُ الْمَقْدِسِ خَرَابٌ يَثْرِبُ ، وَخَرَابٌ يَثْرِبُ خَرُوجَ الْمُلْحَمَةِ ، وَخَرُوجَ الْمُلْحَمَةِ فَتَحُّقْ قُسْطَنْطِينِيَّةُ ، وَفَتَحُّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ خَرُوجَ الدَّجَالِ) ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى فَخِذِ الَّذِي حَدَّثَهُ ، أَوْ مَثَكِّهِ - ثُمَّ قَالَ : (إِنَّ هَذَا لَحْقٌ كَمَا أَنَّكَ هَاهُنَا . أَوْ كَمَا أَنَّكَ قَاعِدُ) . يَعْنِي : مُعاذُ بْنُ جَبَلٍ .

مدار هذا الحديث على عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن أبيه عن مكحول .

قلنا : وهذا إسناد فيه ضعف - أيضا - بسبب عبد الرحمن بن ثابت . قال أحمد بن حنبل : أحاديثه مناكير . وقال مرة : لم يكن بالقوى في الحديث . وضعفه يحيى بن معين ، والنسائي .

وقال صالح بن محمد البغدادي : أنكروا عليه أحاديث يرويها عن أبيه ، عن مكحول . مسندة ، وحديث الشامي لا يضم إلى غيره ، معرف خطوه من صوابه .

وقال أبو أحمد بن عدي : له أحاديث صالحة ، ويبلغ أحاديث صالحة ، وكان رجلا صالحا ، ويكتب حديثه على ضعفه ، وأبوه ثقة . وهذا النقد - في نظرنا - أدق من التوثيق العام الذي ورد عن علي بن المديني ، والعجلبي ، وأبي زرعة أنهم قالوا : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : ثقة . وقال أبو داود : ليس به بأس . ينظر "تهذيب التهذيب" (6/151).

ومن أدلة ضعف الحديث أنه ورد على وجهين ، وأن الرواية عن عبد الرحمن بن ثابت يختلفون فيه :

فبعضهم يقول : ابن ثوبان ، عن أبيه ، أنه سمع مكحولا ، يحدث عن جبير بن نفير ، عن مالك بن يخامر ، عن معاذ بن جبل . كما في "مسند ابن الجعدي" (1/489) ، "مصنف ابن أبي شيبة" (7/490) ، "مسند أحمد" (36/432) ، "سنن أبي داود" (4294) ، "شرح مشكل الآثار" (1/450) ، "المعجم الكبير" للطبراني (20/108) .

وآخرون يروونه بالوجه السابق ، لكن بإسقاط جبير بن نفير . ذكره الدارقطني في "العلل" (6/53) .

وآخرون يقولون : حدثنا عبد الرحمن بن ثوبان ، حدثني أبي ، عن مكحول ، عن معاذ بن جبل . "مسند أحمد" (36/352) .

وتحمة وجه مغاير يرويه ابن أبي شيبة في "المصنف" (7/458) قال : حدثنا أبوأسامة ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن مكحول ، أن معاذ بن جبل قال .

ووجه خامس في "المستدرک على الصحيحين" للحاکم (4/467) من طریق الرحمن بن یزید بن جابر، عن مکحول، عن عبد الله بن محیریز، أن معاذ بن جبل، كان يقول - وذكر الحدیث - قال الحاکم: هذا الحدیث - وإن كان موقوفا - فإن إسناده صحیح على شرط الرجال، وهو الالائق بالمسند الذي تقدمه".

وفي نظرنا أن كل هذه الأوجه دلیل على وقوع الاضطراب في رواية الحدیث، والسبب المباشر خطأ الرواة وسهوهم في الأداء.

الحدیث الرابع:

عَنْ مُعاذِ بْنِ جَبَلِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (الْمُلْحَمَةُ الْكُبْرَى ، وَفَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ ، وَخُرُوجُ الدَّجَالِ فِي سَبْعَةِ أَشْهُرٍ) .

رواه أبی حمید (36/371)، وأبوداود (4295)، والترمذی (2238)، وابن ماجه (4092)، جميعهم من طریق أبی بکر بن أبی مریم، عن الولید بن سفیان بن أبی مریم الغسانی، عن یزید بن قطیب السکونی، عن أبی بحریة، عن معاذ بن جبل.

ضعفه الترمذی بقوله: حدیث غریب. وقال محققو المسند: "إسناده ضعیف لضعف أبی بکر - وهو ابن عبد الله بن أبی مریم، والولید بن سفیان بن أبی مریم، ولجهالة حال یزید بن قطیب". وضعفه الألبانی في "ضعیف الترمذی".

القسم الثالث: أحادیث موضوعة أو شدیدة الضعف

نذكر منها حديثا واحدا أن النبي صلی الله عليه وسلم قال: (إِنَّكُمْ سَتُقَاتِلُونَ بَنِي الْأَصْفَرِ، وَيُقَاتِلُهُمُ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِكُمْ، حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ رُوْقَةُ الْإِسْلَامِ، أَهْلُ الْحِجَارَ الَّذِينَ لَا يَخَافُونَ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَأَنَّمِ، فَيُفْتَحُونَ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ بِالْتَّسْبِيحِ وَالْتَّكْبِيرِ، فَيُصْبِيُونَ عَنَائِمَ لَمْ يُصْبِبُوا مِثْلَهَا، حَتَّى يَقْتَسِمُوا بِالْأَتْرِسَةِ، وَيَأْتِي آتٍ فَيَقُولُ: إِنَّ الْمَسِيحَ قَدْ خَرَجَ فِي بِلَادِكُمْ. أَلَا وَهِيَ كَذِبَةٌ، فَالْأَخْذُ نَادِمٌ، وَالثَّارِكُ نَادِمٌ (

رواه ابن ماجه في "السنن" (4094)، وقال الألبانی في "السلسلة الضعیفة" (4790): موضوع.

والخلاصة:

أن الأحادیث الصحیحة الواردة في فتح "القسطنطینیة" تتحدث عن فتح "خاص" یقع في آخر الزمان، فیعقبه فورا ظهور المیسیح الدجال، بل ثبت عن أنس بن مالک رضی الله عنه أنه قال: (فتح القسطنطینیة مع قیام الساعة) رواه الترمذی في "السنن" (2239)، وصححه الألبانی.

وهذا الفتح من أمور الغیب المستقبلیة التي لا يمكننا الجزم بکنه وحقیقته وما یسبقه من أحداث ووقائع، ولذا لا نجزم بشيء من ذلك، بل نکل علمه إلى الله سبحانه وتعالی. والله أعلم.